

البحري تعلن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2026م بتسجيل صافي ربح بلغ 2.15 مليار ريال

- البحري تسجل إيرادات تبلغ 4.96 مليار ريال في الربع الأول 2026م، بزيادة قدرها 129% على أساس سنوي، مدفوعةً بشكل أساسي بارتفاع أسعار الشحن، ومدعومة بزيادة حجم الأسطول وارتفاع نشاط استئجار الناقلات لتلبية احتياجات العملاء.
- تحقيق أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء تبلغ 2.84 مليار ريال في الربع الأول 2026م، بزيادة قدرها 137% على أساس سنوي، وتسجيل صافي ربح يبلغ 2.15 مليار ريال خلال الربع، بزيادة قدرها 303% على أساس سنوي، وكانت الزيادة مدفوعة أساساً بنمو أرباح قطاع نقل النفط الخام في البحري.
- تحقيق تدفقات نقدية حرة تبلغ 1.28 مليار ريال في الربع الأول 2026م، مع تحسّن نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى معدل 1.14 مرة في نهاية الربع.
- فرضت البحري إجراءات حازمة وخطوات استباقية من أجل استمرار عملياتها ولحفاظها على سلامة طواقم العمل والناقلات وسط حالة الاضطراب والصراع التي تشهدها منطقة الخليج العربي، ما أدى لاستمرار التوظيف التجاري لجميع الناقلات.

الرياض، المملكة العربية السعودية، 30 أبريل 2026م: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"، والمدرجة في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2026م، مسجلة إيرادات وصافي ربح بلغ 4.96 مليار ريال و2.15 مليار ريال على التوالي.

وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال المهندس أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة البحري:

"سجّلت البحري أداءً قوياً وبشكل استثنائي في الربع الأول، مدعوماً بارتفاع أسعار الشحن، ومستفيداً من حجم أسطول ناقلاتنا المتنامي، فضلاً عن زيادة نشاط استئجار الناقلات لتلبية حجم طلبات الشحن المرتفع. والأهم من ذلك، أننا حافظنا على تركيزنا المنصب على تقديم خدمات آمنة وموثوقة لعملائنا، في فترة شهدنا فيها بيئة عمل أكثر تعقيداً وتقلباً".

ورغم الاضطرابات التي أثرت على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وازدياد حالة عدم اليقين الإقليمية، حافظت البحري على مرونتها طوال الربع، مع مواصلة التوظيف التجاري لجميع ناقلاتنا، وضمان سلامة طواقمنا وموظفينا وناقلاتنا، واستمرار أسطولنا في العمل على خدمة عملائنا بشكل موثوق، مدعوماً بتفاني طواقم عملنا وفرقنا البرية. وظلت كذلك شركائنا العالمية طويلة الأجل تمثل مصدر قوة لنا، لتوفّر رؤية أكثر وضوحاً لحجم الطلب واستقراراً تجارياً، كما ساعدتنا تلك الشراكات على الاستجابة بشكل استباقي للتطورات الجديدة التي تشهدها تدفقات التجارة والمسارات الملاحية واحتياجات العملاء.

نحرص في البحري دوماً على مواصلة رصد التطورات في المنطقة عن كثب وتقييم تداعياتها الأوسع على البيئة التشغيلية. وتبقى أولويتنا القصوى ضمان سلامة طواقم عملنا وموظفينا وأصولنا واستمرارية عملياتنا التشغيلية. وفي ظل حالة عدم اليقين المتزايدة، نلتزم بتوظيف إمكاناتنا وقدراتنا المتكاملة لدعم التدفق التجاري للمواد الأساسية وتمكين النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة وفي الأسواق العالمية أيضاً، لتواصل البحري دورها المحوري كمشارك مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية".

أهم ملامح الأداء المالي لشركة البحري ملخص البيانات المالية

مليون ريال	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	4,964	2,167	129%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	2,837	1,197	137%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	57%	55%	2 ن.م.
صافي الربح ¹	2,149	533	303%
هامش صافي الربح	43%	25%	19 ن.م.
ربحية السهم (ريال)	2.33	0.58	303%
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	1,344	490	174%
التدفقات الرأسمالية	68	1,688	-96%
التدفقات النقدية الحرة	1,276	(1,198)	لا ينطبق
صافي الدين	7,808	8,999	-13%
صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	1.14 مرة	1.85 مرة	-0.72 مرة

1: عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظات: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التعابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية | قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

الربع الأول من عام 2026م

خلال الربع الأول من عام 2026م، حققت البحري إيرادات بلغت 4.96 مليار ريال، بزيادة قدرها 129% على أساس سنوي، مدفوعةً في المقام الأول بزيادة ملحوظة في أنشطة قطاع البحري للنفط، ومدعومةً كذلك بارتفاع المساهمات في الإيرادات من جميع وحدات الأعمال الأخرى للشركة. وتُعزى الزيادة في إيرادات قطاع البحري للنفط بشكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير في أسعار الشحن إثر تحسن ديناميكيات العرض والطلب في سوق نقل النفط الخام وتصاعد النزاع في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاستفادة من توسع أسطول القطاع وزيادة نشاط استئجار الناقلات لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

وشهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء خلال الربع زيادةً قدرها 137% على أساس سنوي لتصل إلى 2.84 مليار ريال، مما ساهم في ارتفاع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 57% مقارنةً بـ 55% في الربع الأول من عام 2025م. وجاءت هذه الزيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إثر ارتفاع أنشطة قطاع البحري للنفط، ما يعكس النمو في الإيرادات والبيئة المواتية لتحقيق أرباح قوية خلال الربع. وساهم في دعم هذه الأرباح أيضاً نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في قطاعي البحري للكيمياويات والمنتجات والبحري للبضائع السائبة، مع استفادة كلا القطاعين من تحسن أسعار الشحن في سوق المنتجات النفطية النظيفة والبضائع السائبة الجافة على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قطاع البحري للخدمات البحرية في نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، نظراً لتوسع قاعدة عملياته التشغيلية مقارنةً بالربع الأول من 2025م. وقد ساهمت هذه المكاسب جزئياً في تعويض انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لدى قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة وتراجع الدخل من مجموعة بتدرك التابعة للبحري.

بلغ صافي الربح العائد إلى مساهمي البحري 2.15 مليار ريال، أي أكثر من أربعة أضعاف صافي الربح الذي تم تحقيقه في الربع الأول من عام 2025م والبالغ 533 مليون ريال، ما يعكس الارتفاع القوي في مستوى ربحية العمليات التشغيلية خلال الربع. وبالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2025م، ارتفعت إيرادات البحري بنسبة 52%، بينما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وصافي الربح بنسبة 69% و120% على التوالي. ويعود هذا التحسن على أساس ربعي في المقام الأول إلى أداء قطاع البحري للنفط، إلى جانب النتائج القوية التي سجّلها قطاعا البحري للكيمياويات والمنتجات والبحري للخدمات البحرية.

وحققت البحري تدفقات نقدية تشغيلية صافية بلغت 1.34 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، بزيادة قدرها 174% على أساس سنوي، ما يعكس قوة الأرباح خلال الربع. وبلغت النفقات الرأسمالية 68 مليون ريال، غالبيتها متعلقة بتكاليف الصيانة المرسمة للناقلات، مقارنةً بـ 1.69 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م، عندما قامت الشركة بسداد كامل الدفعات لأربع ناقلات نفط خام عملاقة تم الاستحواذ عليها في إطار برنامج توسعة وتحديث الأسطول. ونتيجةً لذلك، تحولت التدفقات النقدية الحرة إلى تدفقات داخلية بلغت 1.28 مليار ريال، مقارنةً بتدفقات خارجة بلغت 1.20 مليار ريال في الربع نفسه من العام الماضي.

وبفضل التدفقات النقدية الحرة الداخلة التي تم تحقيقها، انخفض صافي الدين إلى 7.81 مليار ريال في نهاية الربع الأول من عام 2026م، مقارنةً بـ 9.00 مليار ريال في نهاية الربع الأول من عام 2025م و9.34 مليار ريال في نهاية عام 2025م. وقد أدى انخفاض صافي الدين وارتفاع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عن فترة الاثني عشر شهراً الماضية إلى انخفاض نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لدى البحري إلى 1.14 مرة، مقارنةً بـ 1.85 مرة قبل عام و 1.78 مرة في نهاية عام 2025م، مما ساهم في الحفاظ على المرونة المالية للشركة.

المستجدات المتعلقة بالأسطول والأداء التشغيلي

خلال الربع الأول من عام 2026م، لم يتم تسجيل أي إضافات أو استحوذات أو عمليات بيع في الأسطول المملوك للبحري، حيث لا يزال يبلغ حجمه 104 ناقلات. وبالتزامن مع ذلك، انخفض عدد الناقلات المستأجرة بعقود طويلة الأجل لدى قطاع البحري للكيمياويات والمنتجات إلى ثلاث ناقلات في نهاية شهر مارس من عام 2026م، مقارنةً بتسع ناقلات في نهاية عام 2025م، وذلك نتيجة لانتهاء فترة عقود الاستئجار.

ورغم الاضطراب الذي شهدته الحركة المرورية عبر مضيق هرمز خلال الفترة، ظلت جميع الناقلات المملوكة والمستأجرة في وضع التشغيل التجاري طوال الربع.

وتأكيداً على التزام البحري بمبدأ السلامة وحرصها على اتباع الممارسات التشغيلية المنضبطة، فقد حافظت الشركة على سجلها الخالي من أي وفيات وأي تسربات نفطية خلال الربع الأول من عام 2026م. بالإضافة إلى ذلك، تحسن معدل تكرار حوادث الوقت المهدور على مدار الاثني عشر شهراً الماضية لطواقم عمل ناقلات البحري المملوكة ليصل إلى 0.17 إصابة عن كل مليون ساعة عمل، مقارنةً بـ 0.18 لعام 2025م بأكمله و0.31 لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في شهر مارس من 2025م.

حركة الأسطول التشغيلي

القطاع	نهاية الربع الأول 2025م	نهاية الربع الرابع 2025م	الإضافات	الاستبعادات	نهاية الربع الأول 2026م
الأسطول المملوك					
البحري للنفط	44	50	-	-	50
البحري للكيمياويات والمنتجات	33	33	-	-	33
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	7	8	-	-	8
البحري للبيضائع السائبة	13	13	-	-	13
إجمالي عدد الناقلات المملوكة	97	104	-	-	104
الناقلات المستأجرة بعقود طويلة الأجل					
البحري للكيمياويات والمنتجات	14	9	-	6-	3
إجمالي عدد الناقلات المشغلة	111	113	-	6-	107

في عام 2025م، أبرمت الشركة عقود لبناء 10 ناقلات من المقرر تسليمها بين عامي 2026م و2029م.

سجل طلبات بناء الناقلات

القطاع	نوع الناقلات	عدد الناقلات	التاريخ المتوقع للتسليم
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	ناقلة دعم بحري	2	2026م
البحري للبيضائع السائبة	ناقلة "التراماكس" مزودة بمعدات تحميل وتفريغ	6	2028م - 2029م
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	ناقلة حاويات وبيضائع مدرجة	2	2029م

أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال البحري للنفط

مليون ريال	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	3,738	1,095	241%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	2,116	599	253%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	57%	55%	2 ن. م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد.

حجم الأسطول	نهاية الربع الأول 2025م	نهاية الربع الرابع 2025م	نهاية الربع الأول 2026م
عدد الناقلات المملوكة	44	50	50

ارتفعت إيرادات قطاع البحري للنفط بنسبة 241% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026م لتصل إلى 3.74 مليار ريال، بينما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 253% لتصل إلى 2.12 مليار ريال، مدفوعةً بارتفاع ملحوظ في أسعار الشحن، وتوسع أسطول ناقلات النفط الخام العملاقة ليصل إلى 50 ناقلة مقابل 44 ناقلة في نهاية الربع الأول من عام 2025م، وزيادة كبيرة في نشاط استئجار الناقلات استجابةً للطلب المتزايد من قبل العملاء. وتحسن هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 57% مقارنةً بـ 55% في الربع الأول من عام 2025م وسط بيئة مواتية لأسعار شحن أعلى، فيما حد من ذلك جزئياً ارتفاع مساهمة نشاط استئجار الناقلات ذات هوامش الربح الأقل خلال الربع.

وشهدت إيرادات القطاع زيادةً على أساس ربعي قدرها 73% مقارنةً بـ 2.16 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2025م، بينما سجلت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 71% مقارنةً بـ 1.24 مليار ريال في الربع الماضي.

اتسم أداء القطاع بالقوة منذ بداية الربع الأول من عام 2026م بدعم ظروف السوق القوية أساساً، مدفوعةً بالتخفيف التدريجي لقيود تخفيضات الإنتاج التي فرضتها أوبك بلس، وارتفاع صادرات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط، وزيادة توريد شحنات النفط الخام من حوض الأطلسي، واستمرار الشح في جانب العرض للناقلات، وارتفاع تبعات المخاطر الجيوسياسية. وبعد تصاعد النزاع في أواخر شهر فبراير، أصبحت ظروف السوق أكثر اضطراباً بشكل ملحوظ، إذ توقف عبور الناقلات عبر مضيق هرمز إلى حد كبير، وتحولت تدفقات صادرات النفط الخام السعودية بشكل متزايد نحو ممر البحر الأحمر، وارتفعت أسعار الشحن المعلنة بشكل حاد. وقد اجتاز قطاع البحري للنفط هذه البيئة التشغيلية الصعبة من خلال التوظيف الكامل لأسطوله المملوك واستئجار الناقلات اللازمة لتغطية الزيادة المتصاعدة في احتياجات العملاء.

وعلى المدى القريب، من المتوقع استمرار التقلب العالي للسوق وارتباطه الكبير بالتطورات حول مضيق هرمز. وفي خضم بيئة السوق الراهنة والتي تشهد تغييرات بوتيرة متسارعة، سيحافظ قطاع البحري للنفط على تركيزه المنصب على التنفيذ المنضبط للعمليات التجارية، والتوظيف المرن لناقلات أسطوله، والتأقلم السريع مع متطلبات واحتياجات العملاء.

البحري للكيماويات والمنتجات

مليون ريال	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	796	696	14%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	506	357	42%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	64%	51%	12 ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الأول 2025م	نهاية الربع الرابع 2025م	نهاية الربع الأول 2026م
عدد الناقلات المملوكة	33	33	33
عدد الناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل	14	9	3

سجل قطاع البحري للكيماويات والمنتجات بداية قوية لعام 2026م، إذ شهدت الإيرادات زيادة قدرها 14% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026م لتصل إلى 796 مليون ريال، كما شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 42% لتصل إلى 506 ملايين ريال، ما رفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 64% مقارنة بـ 51% في الربع الأول من عام 2025م. وتحسّن أداء القطاع كذلك بشكل ملحوظ مقارنة بالربع الرابع من عام 2025م، إذ شهدت الإيرادات والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 25% و58% على التوالي.

خلال الربع، شهد القطاع أداءً مالياً قوياً مدعوماً بالتنفيذ المنضبط للعمليات التجارية والمرونة التشغيلية. وقد استند هذا الأداء على التركيز المتواصل على شحنات المنتجات النفطية النظيفة ذات هوامش الربح الأعلى، والتوظيف الاستباقي للناقلات لتلبية متطلبات الشحن في البحر الأحمر استجابةً للتطورات الإقليمية، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لتقليل أيام توقف الناقلات عن العمل.

ورغم استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، واصل قطاع البحري للكيماويات والمنتجات تعزيز استقرار قاعدة الإيرادات من خلال الشراكات التعاقدية طويلة الأجل، فقد نجح القطاع خلال الربع في تجديد عقود الشحن البحري مع كل من شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس "لوبريف" والشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك". وكذلك، فقد قام قطاع البحري للكيماويات والمنتجات بتأمين عقد شحن بحري جديد ولأول مرة مع شركة "ميتسوي آند كو"، ويجدر بالذكر أنه أول عقد شحن بحري يتم إبرامه عبر مكتب البحري في سنغافورة. فمنذ إطلاق عملياته خلال عام 2025م، نجح مكتب سنغافورة في توسيع نطاق وصول القطاع إلى العملاء عبر منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وفي دعم استكمال وإنهاء عقود الشحن طويلة الأجل الجديدة المرتبطة بهذه المنطقة التي تتميز بالنمو اللافت في نشاط السوق الفورية وأحجام الحمولات المنقولة.

ومع أن وضوح الرؤية للسوق على المدى القصير لا تزال محدودة في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، فإن أولويات القطاع تبقى واضحة وتتمثل في حماية جودة الأرباح والحفاظ على قوة الهوامش من خلال الاختيار الانتقائي للحمولات، وتحسين توظيف الأسطول، والإبقاء على الإدارة المنضبطة للنفقات.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

مليون ٲ	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	نسبة التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	285	266	7%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	41	63	-35%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	14%	24%	-9 ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الأول 2025م	نهاية الربع الرابع 2025م	نهاية الربع الأول 2026م
عدد الناقلات المملوكة	7	8	8

حقّق قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة إيراداتٍ بلغت 285 مليون ٲ في الربع الأول من عام 2026م، بزيادةٍ قدرها 7% على أساس سنوي، مدعومةً بزيادة أنشطة وحدة البحري للخطوط الملاحية بعد إضافة ناقلة متعددة الأغراض إلى أسطوله في شهر يونيو من عام 2025م، إلى جانب التقدم المتواصل في أعمال وحدة البحري للخدمات اللوجستية على النطاق الأوسع. من جهة أخرى، شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء انخفاضاً قدره 35% لتصل إلى 41 مليون ٲ، مع هامش أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغ 14% مقارنةً بـ 24% في الربع الأول من عام 2025م.

تضمنت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء خلال الربع الأول من عام 2025م – الربع المماثل من العام الماضي – عكس مبلغ 21 مليون ٲ لمرة واحدة تمثل مخصصات تكاليف تم تسجيلها خلال سنوات سابقة. وباستثناء ذلك، يصبح انخفاض أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء خلال الربع الحالي هامشياً وبنسبة 2% على أساس سنوي. ويعكس هذا الانخفاض الهامشي تعطل بعض العمليات التشغيلية وارتفاع التكاليف والمخصصات التشغيلية، حيث يعود ذلك جزئياً إلى النزاع القائم في المنطقة.

وشهدت إيرادات القطاع انخفاضاً قدره 14% على أساس ربعي مقارنةً بـ 331 مليون ٲ في الربع الرابع من عام 2025م، بينما شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء قدره 36% مقارنةً بـ 64 مليون ٲ، ما يعكس التراجع الموسمي في الربع الأول، لا سيما في مجال الخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى البيئة التشغيلية التي تشهد تحديات أكبر في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة خلال الربع.

ومع ذلك، شهد الربع الأول استمرار إجاز التقدم في جهود تنويع الأنشطة، مع ارتفاع المساهمة من وحدة البحري للشحن الجوي وعمليات وحدة البحري للخدمات اللوجستية في مركز الخدمات اللوجستية بمطار آل مكتوم الدولي بدبي، إلى جانب توسيع قاعدة العملاء ضمن هاتين الوحدتين. ويمضي قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة قُدماً في تنفيذ مبادرات أخرى لتنويع الأنشطة خلال بقية عام 2026م، تشمل استكمال إنشاء مستودع منطقة الإيداع الجمركي في جدة، وافتتاح مكتب وكالة في جازان على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية، وتسليم سفينتي دعم بحري لتقديم خدمات الميل الأخير اللوجستية لعملاء القطاع البحري.

البحري للبضائع السائبة

مليون ٤	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	96	94	2%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	40	29	40%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	42%	31%	11 ن.م.

ملحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الأول 2026م	نهاية الربع الرابع 2025م	نهاية الربع الأول 2025م
عدد الناقلات المملوكة	13	13	13

حقق قطاع البحري للبضائع السائبة إيرادات بلغت 96 مليون ٤ في الربع الأول من عام 2026م، بزيادة قدرها 2% على أساس سنوي، بينما شهدت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 40% لتصل إلى 40 مليون ٤، ما رفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 42% مقارنة بـ 31% في الربع الأول من عام 2025م. ويعكس أداء القطاع ارتفاع الإيرادات من الناقلات المملوكة، مدعوماً في المقام الأول بتوجيه الأسطول نحو المناطق ذات أسعار الشحن الأعلى. وقد حد من هذا الأداء جزئياً انخفاض الإيرادات من الناقلات المستأجرة، إذ حافظ القطاع على نهج الانتقائي في اختيار الحملات تماشياً مع تركيزه على جودة الأرباح. وبقي عدد أيام التشغيل مستقراً إلى حد كبير على أساس سنوي، مع بقاء عدد ناقلات الأسطول المملوك دون تغيير عند 13 ناقلة في كلتا الفترتين.

وبالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2025م، شهدت إيرادات القطاع انخفاضاً قدره 4% فيما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 4%، ونما هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة بـ 39%. حيث تعكس هذه الزيادة التوجه التجاري المنضبط، بما في ذلك استكمال العقود المبرمة بأسعار مواتية في أواخر عام 2025م، ما ساعد في دعم الأرباح رغم التراجع الموسمي في سوق البضائع السائبة الجافة الذي يؤثر سلباً بالعادة على أداء الربع الأول.

ظلت ظروف سوق البضائع السائبة الجافة في الربع الأول من عام 2026م أضعف موسمياً من المستويات المسجلة في نهاية عام 2025م، ولكنها كانت أكثر قوة بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2025م نظراً إلى تحسن أساسيات السوق. ورغم تصاعد التوترات في المنطقة، ظلت ناقلات قطاع البحري للبضائع السائبة في الوضع التشغيلي الكامل طوال الربع، ما دعم استمرارية تدفق المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية من وإلى المملكة.

اللقاء الهاتفي مع المحللين الماليين لاستعراض النتائج المالية

ستعقد البحري لقاءً هاتفياً مع المحللين الماليين يوم الأربعاء الموافق 6 مايو 2026م في تمام الساعة 15:00 (الثالثة عصراً) بتوقيت السعودية لعرض النتائج المالية للربع الأول من عام 2026م. للاستفسارات أو للحصول على تفاصيل اللقاء الهاتفي، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: ir@bahri.sa

نبذة عن البحري

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) عام 1978م، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري.

تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغل أسطولاً يبلغ حجمه 107 ناقلة، منها 104 ناقلات مملوكة وثلاث ناقلات أخرى بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وثلاث محطات عائمة (بوارج) لتحلية مياه البحر، وذلك حتى نهاية شهر مارس 2026م. وتعتبر البحري إحدى أضخم الشركات المالكة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة المتنوعة باقة واسعة من الخدمات تشمل شراء وبيع واستئجار وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والمنتجات البترولية النظيفة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة والجافة. وتوفر البحري كذلك حلولاً لوجستية متكاملة تشمل شحن البضائع ومناولتها وتخزينها وخدمات المستودعات والتخليص الجمركي والخدمات اللوجستية التعاقدية. وفضلاً عن ذلك، وسّعت البحري أنشطتها لتغطي مجال تحلية مياه البحر عبر تشغيلها عدداً من المحطات العائمة المتنقلة (بوارج) المخصصة لهذا الغرض.

تمتلك البحري حصص ملكية غير مسيطرة ضمن مجموعة بتريك، وهي شركة رائدة في مجال شحن وتجارة غاز البترول المسال؛ والشركة الوطنية للحبوب التي تدير محطة لمناولة الحبوب في ينبع؛ والشركة العالمية للصناعات البحرية، وهي شركة سعودية متخصصة في بناء السفن والناقلات.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 5000 موظف، برأً وبحراً، تواصل البحري التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والمساهمة بدورها للارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً استراتيجياً رائداً في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية، وتحافظ على مكانتها كمساهم مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية.

البحري للنفط

البحري للنفط هي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة وتحل بشكل دائم ضمن قائمة أكبر ملاك هذه الناقلات على صعيد العالم، إذ يمثل أسطول القطاع 5% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصص الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط الناقل الحصري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة البحري.

البحري للكيمويات والمنتجات

يملك ويشغل قطاع البحري للكيمويات والمنتجات أسطولاً متنوعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائبة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات البترولية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائه المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجارة السلع وأهم اللاعبين في سوق الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية هي أبرز عميل لهذا القطاع. يحتوي الأسطول المملوك للقطاع 27 ناقلة متوسطة الحجم بتصنيف الفئة "2" حسب المنظمة البحرية الدولية، وناقلة واحدة أكبر طويلة المدى بنفس التصنيف، بالإضافة إلى خمس ناقلات متوسطة الحجم لشحن المنتجات البترولية النظيفة. ينشط قطاع البحري للكيمويات والمنتجات في السوق الفورية وفي مجال اتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير وأو استئجار الناقلات. تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لنقل الكيمويات"، وتمتلك شركة البحري حصة 80% منه في حين أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع الضخمة والمدحرجة عالمياً. يزود القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع والتخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق والمركبات والسيارات والمؤسسات. ويُذكر أن قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة يتكون من ثلاثة أقسام تجارية هي البحري للخطوط الملاحية ويتخصّص في شحن البضائع، والبحري للخدمات اللوجستية ويتخصّص بتقديم خدمات لوجستية شاملة، والبحري للشحن الجوي ويركّز على حلول الشحن الجوي.

البحري للبضائع السائبة

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو". يُعد البحري للبضائع السائبة شركة متكاملة تماماً في امتلاك وتشغيل الناقلات لنقل البضائع السائبة على المستويين الإقليمي والعالمي، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى القطاع، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء. يعتمد القطاع خطاً استراتيجياً مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوع، الذي يضم تسع ناقلات "كامسارماكس" وأربع ناقلات "ألتراماكس"، بما يغطي السوق الفورية واتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات. تُستخدم ناقلات "كامسارماكس" عموماً في نقل البضائع الجافة لمسافات طويلة، بينما تدعم ناقلات "ألتراماكس" عادةً العمليات الإقليمية وعمليات الموانئ الثانوية التي تتطلب مرونة أكبر وإمكانيات تحميل وتفريغ البضائع بمساعدة معدّات مخصّصة. وتعمل خمس من ناقلات "كامسارماكس" ضمن الأسطول بموجب عقود استئجار طويلة الأجل مع شركة "أراسكو".

البحري للخدمات البحرية

يهدف البحري للخدمات البحرية، وهو قطاع استُحدث مؤخراً، للارتقاء إلى صدارة التوجهات المبتكرة في تحلية مياه البحر باستخدام محطات عائمة متنقلة (بوارج)، وهو يعمل بموجب اتفاقية شراء مضمونة لمدة 20 عاماً مع الهيئة السعودية للمياه. بدأ بناء ثلاث محطات عائمة متنقلة (بوارج) لتحلية مياه البحر في عام 2020م، ليبدأ التشغيل التجاري للمحطة العائمة (البارجة) الأولى في شهر أبريل من عام 2024م. تم تسجيل هذه المحطة العائمة (البارجة) في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر محطة عائمة (بارجة) من نوعها في العالم، وهي تجسّد إنجازاً هاماً في قطاع تحلية مياه البحر. وقد باشرت المحطتان العائمتان (البارجتان) الثانية والثالثة عملهما في عام 2025م. الجدير ذكره أن كل محطة عائمة (بارجة) مجهزة بكافة المعدّات اللازمة لتحلية ما يصل إلى 50 مليون لتر من مياه البحر يومياً، وتتواجد هذه المحطات العائمة (البارج) قبالة ساحل ينبع بالمملكة العربية السعودية.

البحري لإدارة السفن

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996م لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغلها شركة البحري (باستثناء ناقلتي مواد كيميائية يديرهما طرف ثالث)، بهدف الارتقاء بالإمكانيات التجارية للأسطول. يمثّل هذا القطاع الركيزة الرئيسية في أسطول البحري، إذ يعمل على ضمان السلامة الفنية لجميع الناقلات المُدارة، وأن تكون صالحة للإبحار، ومزوّدة بطاقم عمل مؤهل. ويشرف القطاع كذلك على الامتثال التشغيلي لمعايير السلامة الدولية واللوائح البحرية، ودمج التقنيات المُتقدمة، وتعزيز الابتكارات الفنية لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية، وتجهيز الناقلات المُستحوذ عليها مؤخراً للإبحار، وتقديم الدعم الإداري الأساسي لبقية قطاعات الأعمال، بدءاً من الاتصالات التنظيمية ووصولاً إلى تأمين وثائق ومستلزمات التخليص الجمركي في الموانئ. وفي عام 2024م، وسّع القطاع نطاق عمله ليشمل عملاء من جهات خارجية، وحصل على أول عقد خارجي مع شركة "فلك البحرية" لإدارة أسطوله من ناقلات إعادة الشحن وناقلات الشحن البحري لمسافات قصيرة.

قاموس المصطلحات

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

النفقات الرأسمالية: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدّات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: يُحتسب مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عن طريق إضافة استهلاك الممتلكات والمعدّات، واستهلاك أصول حق الاستخدام، وإطفاء/شطب الأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية، إلى مجموع الأرباح التشغيلية وحصّة نتائج الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية كما هو موضح في بيان الربح أو الخسارة. ويُعتمد هذا المؤشر لتقييم أداء الأرباح التشغيلية الجوهرية، إذ يستبعد العناصر التي قد تخضع لتأثير القرارات المحاسبية، والتنظيمات الضريبية، والاتفاقيات التمويلية.

التدفقات النقدية الحرة: يُعرّف التدفق النقدي الحر بأنه صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه النفقات الرأسمالية. تشمل النفقات الرأسمالية إجمالي الإضافات إلى الممتلكات والمعدّات والمشاريع قيد الإنجاز والأصول غير الملموسة. يُعد هذا المقياس مؤشراً على النقد المُحقق خلال الفترة، والذي يمكن استخدامه في دفع التوزيعات النقدية على المساهمين، وسداد الديون وعقود الإيجار، وزيادة السيولة النقدية، و/أو لأغراض استثمارية وتمويلية أخرى.

صافي الدين: مجموع القروض، والاقتراضات، والتزامات الإيجار قصيرة وطويلة الأجل، مطروحاً منه النقد والنقد المعادل والودائع قصيرة الأجل، كما هو موضح في بيان المركز المالي. يُمثل هذا المؤشر إجمالي الالتزامات المدينة التي تحمل فائدة للشركة، بما في ذلك الإيجارات، بعد خصم النقد والأصول النقدية القريبة المتاحة لتغطية هذه الالتزامات، ويُستخدم كمقياس للرافعة المالية وقوة الميزانية العمومية.

صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: تُعرّف نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء بأنها صافي الدين مقسوماً على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة التي تسبق نهاية الفترة. وتُعد هذه النسبة مؤشراً لعدد السنوات اللازمة لسداد ديوننا من الأرباح النقدية في حال ثبات معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، كما تُستخدم لتقديم نظرة حول مرونتنا المالية وصحتنا المالية ومدى اعتمادنا على الديون، ويتم التعبير عنها كمضاعف سنوي.

المصطلحات التشغيلية والمتعلقة بالشحن

حوض الأطلسي: مصطلح يُستخدم في أسواق الشحن والطاقة العالمية للإشارة بشكل جماعي إلى المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي، بما في ذلك الأمريكيتان وأوروبا وغرب إفريقيا، ويُستخدم لوصف تدفقات التجارة ونشاط ناقلات النفط بين هذه المناطق، والتي تؤثر على أسعار الشحن العالمية.

منطقة الإيداع الجمركي: منطقة تخزين جمركية مخصصة داخل الدولة، مثل المستودعات أو الموانئ أو المناطق الصناعية، حيث يمكن تخزين البضائع المستوردة أو معالجتها أو تصنيعها دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب المحلية إلى أن يتم إدخالها إلى السوق المحلية.

اتفاقية تأجير و/أو استئجار الناقلات: يشير المصطلح إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقل والمستأجر تحدد شروط استخدام الناقل، وتُعرف المستأجر بأنه الجهة التي تستأجر الناقل لنقل البضائع والشحنات، وهي اتفاقية محددة المدة يستأجر فيها المستأجر الناقل لفترة زمنية

معينة، ويكون له حرية الإبحار إلى أي ميناء ونقل أي شحنة وفقاً للأنظمة القانونية. والتأجير بالرحلة هو عقد يتم بموجبه استئجار الناقل لرحلة محددة من ميناء إلى آخر أو التأجير بدون تجهيزات (التأجير المجرد) وهو أن يتم تأجير الناقل بدون طاقم أو مؤن أو أي مساعدة تشغيلية، حيث يتحمل المستأجر المسؤولية الكاملة عن تشغيلها. يشير مصطلح (استئجار الناقل) إلى استئجار شركة البحرى لناقلات من الغير، بينما يشير مصطلح (تأجير الناقل) إلى كون شركة البحرى مالكة الناقل وتقوم بتأجيرها لطرف آخر. أما مصطلح "الناقلات المستأجرة" أو "الأسطول المستأجر" في هذا التقرير، فيُقصد به الناقلات التي قامت شركة البحرى باستئجارها، وذلك على النقيض من "الناقلات المملوكة" أو "الأسطول المملوك"، والتي تعود ملكيتها مباشرةً إلى شركة البحرى.

الكيمويات: هي منتجات كيميوية سائلة تُنقل بواسطة ناقلات متخصصة، وتشمل المواد الوسيطة البتروكيميوية، والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية، والسوائل الصناعية المتخصصة. غالباً ما تتطلب هذه الشحنات صهاريج مطلية، وعزلاً بين الشحنات، ومعايير تنظيف صارمة بسبب حساسية المنتجات ومخاطر التلوث، وهي تختلف عن المنتجات البتروكيميوية النظيفة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدفقات التجارة الصناعية والبتروكيميوية.

المنتجات البتروكيميوية النظيفة: هي منتجات نفطية مكررة مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، والنفثا، خالية من الشوائب، وعادةً ما تُنقل في ناقلات ذات خزانات محاطة بطبقة واقية لمنع التلوث. وغالباً ما يُشار إليها بـ "المنتجات النظيفة" للتمييز بينها وبين المنتجات "الخام" أو "المتبقية" مثل النفط الخام وزيت الوقود.

عقد الشحن البحري: هو عقد مُبرم ما بين مالك الناقل ومالك بضائع، وبموجبه يوافق مالك الناقل على شحن البضائع لصالح مالك البضائع على متن ناقلة أو يمنح مالك البضائع إمكانية استخدام جزء أو كامل مساحة شحن البضائع على متن ناقلة لنقل وشحن البضائع عبر رحلة أو رحلات محددة أو لفترة محددة.

البضائع السائبة: هي البضائع أو السلع التي يتم شحنها بكميات ضخمة دون تغليف أو تعبئة، وعادةً ما تكون متجانسة في طبيعتها، مثل القمح والشعير والذرة والفوسفات وأسمدة اليوريا إضافةً إلى خامات المعادن مثل المغنيزيوم والحديد.

معدل تكرار حوادث الوقت المهدور: هو قياس عدد الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل. وتتبع شركة البحرى هذا المعدل وتبلغ عنه على أساس سنوي (12 شهراً متتالياً).

الناقلة حديثة البناء: تشير إلى ناقلة تم بناؤها حديثاً أو يجري بناؤها حالياً في حوض لبناء السفن ولم يتم تشغيلها تجارياً بعد.

ناقلة الدعم البحري: هي ناقلة متخصصة في توفير الدعم اللوجستي والتشغيلي لمنشآت النفط والغاز والطاقة المتجددة البحرية، ومشاريع البنية التحتية، وهي تنقل الأفراد والمعدات والوقود والإمدادات، وقد تقوم بوظائف المناولة في المراسي والسحب والصيانة والاستجابة للطوارئ.

أوبك بلس: هو تحالف من الدول المنتجة للنفط يشمل الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ومجموعة من الدول المنتجة للنفط من غير الأعضاء في أوبك، بما في ذلك روسيا. وتتعاون "أوبك بلس" في سياسات واتفاقيات إنتاج النفط.

ناقلة حاويات وبضائع مدرجة: هي ناقلة بتصميم هجين يجمع بين خصائص ناقلة البضائع المدرجة وناقلة الحاويات، ما يمكنها من تحميل وتفريغ البضائع الضخمة والمنقولة على عجلات من خلال استخدام منحدر مدمج مصمم، إلى جانب الحاويات البحرية القياسية في الرحلة البحرية نفسها. يتم تحميل البضائع الضخمة أو تجميعها أو وضعها في أكياس أو صناديق أو منصات نقالة، ويجب مناولتها بشكل منفرد على عكس بضائع الحاويات أو البضائع السائبة الجافة. يوفر هذا النوع من الناقلات مرونة في مناولة مختلف أنواع البضائع، وغالباً ما تُستخدم على المسارات التي تخدم الموانئ ذات متطلبات الشحن المختلطة.

ناقلات "أتراماكس": نوع من ناقلات البضائع السائبة الجافة، تتراوح حمولتها الساكنة عادةً بين 60,000 و65,000 طن. عادةً ما تكون هذه الناقلات مُجهزة برافعات مركّبة على متنها لتحميل وتفريغ البضائع، ما يجعلها مناسبة للعمليات في الموانئ ذات البنية التحتية المحدودة. تُعد هذه الناقلات جزءاً من فئة "سوبراماكس"، وتُعتبر "أتراماكس" الفئة الفرعية الأكبر حجماً والأكثر حداثة، وهي غالباً ما تُصمم لضمان كفاءة أفضل في استهلاك الوقود وتعدد أكبر في استخداماتها.

ناقلة النفط الخام العملاقة: هي ناقلة متخصصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

إخلاء مسؤولية

يحتوي هذا البيان بيانات تمثّل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة") حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عدوً من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةٍ ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةٍ وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك.

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصدق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليٍّ أو مديرٍ رئيسيٍّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامنٍ سندات تتعامل مع الشركة، ووفّر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريٍّ.

يُعتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةٌ وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤٍ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيّرت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةٍ نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما عُبرت يمكن أن تغيّر التحليلات أو الآراء المُعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلوّةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلى الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطيةٍ صريحةٍ من جانب شركة البحري. ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائيةٍ.

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانيً موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذُكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلوماتٍ إضافية تكمل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهمٍ أعمقٍ لنتائج الشركة، كما ذُكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.